



١- باب ألحقوا الفرائض بأهلها

فَمَا بَقِيَ فَلِأُولَىٰ رَجُلٍ ذَكَرَ

٢-(١٦١٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَىٰ ابْنُ خَمَادٍ وَهُوَ

الْثُرَيْسِيُّ، حَدَّثَنَا وَهَبٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلْحَقُوا
الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَىٰ رَجُلٍ ذَكَرَ^(١)». [إخرجه
البخاري: ١٧٣٢، ١٧٣٥، ١٧٣٧، ١٧٤٦].

(١) قال العلماء: المراد بأولى رجل أقرب رجل مأخوذ من الولي
بإسكان اللام على وزن الرمي وهو القرب، وليس المراد بأولى هنا أحق
بخلاف قولهم الرجل أولى بماله لأنه لو حمل هنا على أحق خلل عن الفائدة
لأننا لا ندري من هو الأحق.

٣-() حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ ابْنُ بَسْطَامٍ الْعُشَيْبِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ ابْنُ
زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ ابْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ
أَبِيهِ.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ
بِأَهْلِهَا، فَمَا تَرَكَتْ الْفَرَائِضُ فَلِأَوَّلَىٰ رَجُلٍ ذَكَرَ^(١)».

(١) قوله ﷺ: (رجل ذكر) وصف الرجل بأنه ذكر تنبيهاً على سبب
استحقاقه وهو الذكورة التي هي سبب العسوية وسبب الترجيح في
الإرث، ولهذا جعل للذكر مثل حظ الأنثيين. وحكمته أن الرجال تلحقهم
مؤن كثيرة بالقيام بالعيال والضيقات والأرقاء والقاصدين ومراساة السائلين
وتحمل الغرامات وغير ذلك والله أعلم.

وهذا الحديث في توريث العصابات، وقد أجمع المسلمون على أن ما
بقي بعد الفروض فهو للعصابات يقدم الأقرب فالأقرب، فلا يرث عاصب
بعيد مع وجود قريب، فإذا خلف بنتاً وأخاً وعماً فلبنت النصف فرضاً
والباقي للأخ ولا شيء للعم، قال أصحابنا: والعصبة ثلاثة أقسام: عصبة
بنفسه كالابن وابنه والأخ وابنه والعم وابنه وعم الأب والجد وابنتهما
ونحوهم، وقد يكون الأب والجد عصبة، وقد يكون لهما فرض، فمضى كان
للميت ابن أو ابن ابن لم يرث الأب إلا السدس فرضاً، ومتى لم يكن ولد
ولا ولد ابن ورث بالتعصيب فقط، ومتى كانت بنت أو بنت ابن أو بنتان
أو بنتا ابن أخذ البنات فرضهن وللأب من الباقي السدس فرضاً والباقي
بالتعصيب، هذا أحد الأقسام وهو العصبة بنفسه. القسم الثاني: العصبة
بغيره وهو البنات بالبنين وبنات الابن ببني الابن والأخوات بالأخوة.
والثالث: العصبة مع غيره وهو الأخوات للأبوين أو للأب مع البنات
وبنات الابن، فإذا خلف بنتاً وأخاً لأبوين أو لأب فلبنت النصف فرضاً
والباقي للأخت بالتعصيب، وإن خلف بنتاً وبنت ابن وأخاً لأبوين أو أخاً
لأب فلبنت النصف ولبنت الابن السدس والباقي للأخت، وإن خلف
بنتين وبنتي ابن وأخاً لأبوين أو لأب فلبنتين الثلثان والباقي للأخت ولا
شيء لبنتي الابن لأنه لم يبق شيء من فرض جنس البنات وهو الثلثان.

٢٣- كتاب الفرائض^(١)

(١) هي جمع فريضة من الفرض وهو التقدير لأن سهمان الفروض
مقدرة، ويقال للعالم بالفرائض فرضي وفارض وفريض كعالم وعليهم حكام
المبرد. وأما الإرث في الميراث فقال المبرد: أصله العاقبة ومعناه الانتقال من
واحد إلى آخر.

١-(١٦١٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي
شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ يَحْيَى) قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا،
وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ ابْنِ
حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ عُثْمَانَ.

عَنْ أَسَاقَةَ ابْنِ زَيْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ
الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ^(١)». [إخرجه البخاري: ٤٢٨٣،
٦٧٦٤. تقدم عند مسلم باختلاف برقم: ١٣١٥].

(١) قوله ﷺ: (لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم) وفي
بعض النسخ: «ولا الكافر المسلم» بحذف لفظه يرث أجمع المسلمون على
أن الكافر لا يرث المسلم، وأما المسلم فلا يرث الكافر أيضاً عند جماهير
العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. وذهبت طائفة إلى توريث
المسلم من الكافر وهو مذهب معاذ بن جبل ومعاوية وسعيد بن المسيب
ومسروق وغيرهم. وروي أيضاً عن أبي الدرداء والشعبي والزهري
والتخمي نحوه على خلاف بينهم في ذلك، والصحيح عن هؤلاء كقول
الجمهور واحتجوا بحديث: «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه» وحجة الجمهور
هذا الحديث الصحيح الصحيح، ولا حجة في حديث: «الإسلام يعلو ولا
يعلى عليه» لأن المراد به فضل الإسلام على غيره ولم يتعرض فيه لميراث
فكيف يترك به نص حديث: «لا يرث المسلم الكافر» ولعل هذه الطائفة لم
يلغها هذا الحديث.

وأما المرتد فلا يرث المسلم بالإجماع، وأما المسلم فلا يرث المرتد عند
الشافعي ومالك وربيعة وابن أبي ليلى وغيرهم بل يكون ماله فيشأ
للمسلمين. وقال أبو حنيفة والكوفيون والأوزاعي وإسحاق: يرثه ورثته من
المسلمين، وروى ذلك عن علي وابن مسعود وجماعة من السلف، لكن قال
الثوري وأبو حنيفة: ما كسبه في رده فهو للمسلمين. وقال الآخرون:
الجميع لورثته من المسلمين.

وأما توريث الكفار بعضهم من بعض كاليهودي من النصراني
وعكسه والمجوسي منهما وهما منه فقال به الشافعي وأبو حنيفة رضي الله
عنهما وآخرون ومنعه مالك، قال الشافعي: لكن لا يرث حربي من ذمي
ولا ذمي من حربي. قال أصحابنا: وكذا لو كانا حربيين في بلدتين
متحاررين لم يتوارثا والله أعلم.

ظاهر والأول صحيح أيضاً وتقديره وهما ماشيان، وفيه فضيلة عيادة المريض واستحباب المشي فيها.

(٢) قوله: (فأغمي علي فتوضاً ثم صب علي من وضوئه فافقت) الوضوء هنا بفتح الواو الماء الذي يتوضأ به. وفيه التبرك بآثار الصالحين. وفضل طعامهم وشرابهم وغوهم، وفضل مؤاكلتهم ومشاربتهم ونحو ذلك، وفيه ظهور آثار بركة رسول الله ﷺ، واستدل أصحابنا وغيرهم بهذا الحديث على طهارة الماء المستعمل في الوضوء والغسل رداً على أبي يوسف القائل بنجاسته وهي رواية عن أبي حنيفة، وفي الاستدلال به نظر لأنه يحتمل أنه صب من الماء الباقي في الإناء، ولكن قد يقال البركة العظمى فيما لاقي أعضاءه ﷺ في الوضوء والله أعلم.

(٣) فيه جواز وصية المريض وإن كان يذهب عقله في بعض أوقاته بشرط أن تكون الوصية في حال إفاقته وحضور عقله، وقد يستدل بهذا الحديث من لا يجوز الاجتهاد في الأحكام للنبي ﷺ والجمهور على جوازه وقد سبق بيانه مرات، ويتأولون هذا الحديث وشبهه على أنه لم يظهر له بالاجتهاد شيء، فلماذا لم يرد عليه شيئاً رجاء أن يزل الوحي.

٦- () حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ابْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ ابْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُكَدِيرِ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: عَادَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ فِي بَنِي سَلَمَةَ يَمْشِيَانِ، فَوَجَدَنِي لَا أَغْفُلُ، فَذَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ رَشَّ عَلَيَّ مِنْهُ فَأَقَفْتُ، فَقُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَتَرَلْتُ: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى» [النساء: ١١]. [إخرجه البخاري: ٤٥٧٧].

٧- () حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عَمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ (بِعَنِي ابْنُ مَهْدِيٍّ)، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ ابْنَ الْمُكَدِيرِ قَالَ:

سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ، وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ، مَاشِيَيْنِ، فَوَجَدَنِي قَدْ أَغْمِيَ عَلَيَّ، فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ فَأَقَفْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي؟ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ شَيْئاً، حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ. [إخرجه البخاري: ٤٥٧٧، ٥٦٦٤، ٥٦٥١، ٦٧٢٣، ٧٣٠٩].

٨- () حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَهْزُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُكَدِيرِ قَالَ:

سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ لَا أَغْفُلُ، فَتَوَضَّأَ، فَصَبَّوْا عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا يَرِثُنِي كَلَالَةٌ، فَتَرَلْتَ آيَةَ

قال أصحابنا: وحيث أطلق العصبه فالمراد به العصبه بنفسه وهو كل ذكر يلبي بنفسه بالقرابة ليس بينه وبين الميت أنثى، ومتى انفرد العصبه أخذ جميع المال، ومتى كان مع أصحاب فروض مستغرقة فلا شيء له، وإن لم يستغرقوا كان له الباقي بعد فروضهم، وأقرب العصبات البنون ثم بنوهم ثم الأب ثم الجد إن لم يكن أخ والأخ إن لم يكن جد، فإن كان جد وأخ ففيها خلاف مشهور، ثم بنو الإخوة ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم أعمام الأب ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم أعمام الجد ثم بنوهم ثم أعمام جد الأب ثم بنوهم وهكذا، ومن أدل بأبوين يقدم على من يلبي باب فيقدم أخ من أبوين على أخ من أب، ويقدم عم الأبوين على عم أب وكلنا الباقي، ويقدم الأخ من الأب على ابن الأخ من الأبوين لأن جهة الأخوة أقوى وأقرب، ويقدم ابن أخ لأب على عم لأبوين، ويقدم عم لأب على ابن عم لأبوين وكلنا الباقي والله أعلم. ولو خلف بئاً وأختاً لأبوين وأختاً لأب فمذعبتا ومذعبة الجمهور أن للبننت النصف والباقي للأخت ولا شيء للأخ. وقال ابن عباس رضي الله عنهما: للبننت النصف والباقي للأخ دون الأخت، وهذا الحديث المذكور في الباب ظاهر في الدلالة لمذعبة والله أعلم.

٤- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ) قَالَ إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْسِمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَايِضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَمَا تَرَكَتِ الْفَرَايِضُ فَلَاوَلَى رَجُلٍ ذَكَرَ».

٤- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ الْعَلَاءِ أَبُو كُرَيْبٍ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا زَيْدُ ابْنِ حُبَابٍ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ وَهْبٍ وَرَوَّحِ ابْنِ الْقَاسِمِ.

٢- باب ميراث الكلالة

٥- (١٦١٦) حَدَّثَنَا عَمْرُو ابْنُ مُحَمَّدٍ ابْنُ بَكْرِ بْنِ الشَّاقِدِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمُكَدِيرِ.

سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَرَضْتُ فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ، يَعُودَانِي، مَاشِيَيْنِ^(١)، فَأَغْمِيَ عَلَيَّ، فَتَوَضَّأَ ثُمَّ صَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَأَقَفْتُ^(٢)، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي؟ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ شَيْئاً. حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ: «يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ»^(٣) [النساء: ١١]. [إخرجه البخاري: ٦٧٢٣، ٧٣٠٩].

(١) هكذا هو في أكثر النسخ: «ماشيان» وفي بعضها: «ماشين» وهذا

وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَإِبْنُ رَافِعٍ، عَنْ شَيْبَةَ ابْنِ سَوَّارٍ، عَنْ شُعْبَةَ، كِلَاهُمَا، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

الْمِيرَاثُ. فَقُلْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ: «يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ؟». قَالَ: هَكَذَا أُنْزِلَتْ. (إخرجه البخاري: ١٩٤، ٥٩٧٦، ١٧٤٣).

٣- باب آخر آية أنزلت آية الكلاله

٨- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا النُّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ وَأَبُو غَامِرٍ الْعَقَدِيُّ (ح).

١٠- (١٦١٨) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، كُلُّهُمُ، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: آخِرُ آيَةٍ أُنْزِلَتْ مِنَ الْقُرْآنِ: «يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ». (إخرجه البخاري: ٤٣٦٤، ٤٦٠٥، ١٧٤٤، ٤٦٥٤).

فِيحَدِيثٍ وَهْبِ ابْنِ جَرِيرٍ: فَزَلَّتْ آيَةُ الْفَرَايِضِ، وَفِي حَدِيثِ النَّضْرِ وَالْعَقَدِيِّ: فَزَلَّتْ آيَةُ الْفَرَضِ.

وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ مِنْهُمْ: قَوْلُ شُعْبَةَ لِابْنِ الْمُنْكَدِرِ.

١١- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَإِبْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ:

٩- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى (وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى) قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ.

سَمِعْتُ الْبَرَاءَ ابْنَ عَازِبٍ، يَقُولُ: آخِرُ آيَةٍ أُنْزِلَتْ، آيَةُ الْكَلَالَةِ، وَآخِرُ سُورَةٍ أُنْزِلَتْ، بَرَاءَةٌ.

١٢- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا عِيسَى (وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ)، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ.

أَنْ عَمَرَ ابْنُ الْخَطَّابِ خَطَبَ يَوْمَ جُمُعَةٍ، فَذَكَرَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، وَذَكَرَ أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي لَا أَدْعُ بَعْدِي شَيْئًا أَهْمُ عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ، مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُ فِي الْكَلَالَةِ، وَمَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهِ، حَتَّى طَعَنَ بِإِصْبَعِهِ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: «يَا عَمْرُؤُا أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصِّفِّ^(١)» الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النِّسَاءِ^(٢). وَإِنِّي إِنْ أَحْيَيْتُ أَقْضِي فِيهَا بِقَضِيَّتِهِ، يَقْضِي بِهَا مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ.

عَنِ الْبَرَاءِ، أَنْ آخِرَ سُورَةٍ أُنْزِلَتْ نَامَةُ سُورَةِ التَّوْبَةِ، وَأَنْ آخِرَ آيَةٍ أُنْزِلَتْ آيَةُ الْكَلَالَةِ.

١٢- () حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى (يَحْيَى بْنُ آدَمَ)، حَدَّثَنَا عَمَارُ (وَهُوَ ابْنُ رُزَيْنٍ)، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ، بِعِلَالِهِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: آخِرُ سُورَةٍ أُنْزِلَتْ كَامِلَةٌ.

١٣- () حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ يَغُولٍ^(١)، عَنْ أَبِي الشَّعْرِ^(٢).

(١) أما آية الصيف فلأنها نزلت في الصيف.

(٢) وأما قوله: (وإني إن أعش) إلى آخره هذا من كلام عمر لا من كلام النبي ﷺ، وإنما آخر القضاء فيها لأنه لم يظهر له في ذلك الوقت ظهوراً يحكم به فأخبره حتى يتم اجتهاده فيه ويستوفي نظره ويتقرر عنده حكمه ثم يقضي به ويشيعه بين الناس، ولعل النبي ﷺ إنما أغلظ له لحوقه من اتكاله واتكال غيره على ما نص عليه صريحاً وتركهم الاستنباط من النصوص وقد قال الله تعالى: «ولو رددوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم»^(١) فلاعتناء بالاستنباط من أكد الواجبات المطلوبة لأن النصوص الصريحة لا تفي إلا يسيراً من المسائل الحادثة، فإذا أهمل الاستنباط فات القضاء في معظم الأحكام النازلة أو في بعضها والله أعلم.

عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: آخِرُ آيَةٍ أُنْزِلَتْ يَسْتَفْتُونَكَ.

(١) قوله: (عن مالك بن مغول) هو بكسر الميم وإسكان الغين المعجمة.

(٢) قوله: (عن أبي السفر) هو بفتح الفاء على المشهور وقيل بإسكانها حكاه القاضي عن أكثر شيوخهم.

٤- باب مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ

١٤- (١٦١٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأُمَوِيُّ، عَنْ يُونُسَ الْأَنْبَلِيِّ (ح).

٩- (١٦١٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ (ح).

وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ) قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ

